

ووصفت جلسة 8 آذار بأنها جلسة التعيينات العسكرية والامنية والقضائية والرقابية، اذ قررت الحكومة بالاجماع تعيين العميد الركن جوزف عون قائدا للجيش وترقيته الى رتبة عماد، والعميد عماد عثمان مديرا عاما لقوى الامن الداخلي وترقيته الى لواء، واللواء عباس ابراهيم مديرا عاما للامن العام بعد قبول استقالته من وظيفته واحالته على التقاعد، والعميد الركن سعد الله محيي الدين الحمد امينا عاما للمجلس الاعلى للدفاع وترقيته الى لواء، والعميد طوني صليبا مديرا عاما لامن الدولة بعد ترقيته الى لواء، ووضع اللواء جورج قرعة في تصرف رئيس المجلس الاعلى للدفاع، الى تعيين العميد سمير سنان نائبا للمدير العام لامن الدولة، وتعيين القاضي جورج عطية رئيسا لهيئة التفتيش المركزي، والقاضي بركان سعد رئيسا لهيئة التفتيش القضائي، والقاضيه هيلانة اسكندر رئيسة لهيئة القضايا في وزارة العدل، والقاضيه فريال دلون مفوضة الحكومة لدى مجلس شوري الدولة، وبدري زاهر مديرا عاما للجمارك، وتعيين العميد المتقاعد اسعد طفيلي رئيسا للمجلس الاعلى للجمارك، ووافق مجلس الوزراء ايضا على مشروع قانون خاص بالاحكام الضريبية المتعلقة بالانشطة البترولية. بعد طول انتظار امتد من عام 2005، اقر مجلس الوزراء في جلسة 27 آذار مشروع الموازنة العامة، وخفض العجز بنسبة كبيرة

ابرز القرارات: الموازنة والتعيينات العسكرية والامنية والقضائية والتشكيلات الدبلوماسية

بالتسيب وتعطيل اعمال المواطنين، والقيام بما يلزم لانهاء ملف المهجرين والتقدم بمشروع قانون لتأمين الاعتمادات المطلوبة له تمهيدا لالغاء وزارة المهجرين. باكورة الانجازات تمت في جلسة 4 كانون الثاني، وبرزها الموافقة على مشروع مرسومين يتعلقان بتقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية الى مناطق على شكل رقع، وتحديد دفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص في المياه البحرية ونموذج اتفاق الاستكشاف والانتاج، وتعيين عماد كريدية رئيسا ومديرا عاما لهيئة اوجيرو، وباسل الايوبي مديرا عاما للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات. في جلسة 25 كانون الثاني تمت الموافقة على اعادة اطلاق الدورة الاولى لتراخيص التنقيب عن النفط، والموافقة على الاعلان عن الانضمام الى مبادرة الشفافية في مجالات الصناعات الاستخراجية EITI.

حددت الحكومة في سلم اولوياتها ان تعود ثقة اللبنانيين بقدرة دولتهم على تقديم الخدمات الاساسية لهم على امتداد الاراضي اللبنانية، بطريقة مستدامة متوازنة وادارة شفافة ونزيهة. اضافة الى اقرار قانون انتخاب جديد، والدفع الى نهوض الاقتصاد اللبناني، ما يعيد اليه النمو ويلبي حاجات جميع اللبنانيين ويوفر فرص العمل لهم وللشباب منهم بشكل خاص. للوصول الى هذا الهدف، وضعت الحكومة سلسلة اولويات على رأسها اقرار موازنة 2017 والتشريعات الجاهزة، وتقديم مشاريع قوانين من شأنها ان تسهل بيئة العمل الاقتصادي في لبنان وتعزز دور القطاعات الانتاجية (الصناعية والزراعية والسياحية)، والتنظيم والتطوير والتخطيط للاصلاحات والمشاريع البنوية والاقتصادية والامثالية من دون اغفال الخطط الحكومية الموضوعة. والتزمت تسريع الاجراءات المتعلقة بدورة التراخيص للتنقيب عن النفط واستخراجه باصدار المراسيم والقوانين اللازمة، مؤكدة حق لبنان الكامل في مياحه وثروته من النفط والغاز، وتثبيت حدوده البحرية خصوصا في المنطقة الاقتصادية الخالصة. تعهدت الحكومة ايضا بدء العمل لمعالجة المشكلات المزمنة التي يعاني منها جميع اللبنانيين بدءا من الكهرباء، وصولا الى المياه، مروراً بازمات السير ومعالجة الملفات البيئية، وبرزها النفايات وتلوث مياه نهر الليطاني. ولان تحقيق النهوض الاقتصادي لا يكتمل الا بتحسين شبكة الامان الاجتماعية وتأمين حق الوصول الى الطبابة والتعليم لجميع اللبنانيين، وعدت بايلاء الشرائح الاكثر فقرا اهتماما خاصا عبر استكمال البرنامج الوطني لمكافحة الفقر وتوفير التمويل اللازم لمكافحة الفقر المدقع على الاخص، وتأمين التعليم النوعي لجميع الاطفال الموجودين على الاراضي اللبنانية. والتزمت وضع استراتيجيا وطنية عامة لمكافحة الفساد واتخاذ اجراءات سريعة وفعالة في القطاعات الاكثر عرضة للفساد. اولها رفع اليد السياسية عن الاجهزة الرقابية المعطلة التي تحتاج الى تفعيل وتطوير في ادائها، والعمل على ملء الشواغر في الادارات والمؤسسات العامة باصحاب الكفايات، بعدما تسبب الفراغ فيها



"حكومة استعادة الثقة" في الصورة التذكارية على درج القصر الجمهوري.

سنة وفيعة من الإنجازات والقرارات سنة في عمر "حكومة استعادة الثقة"

سنة انقضت في عمر الحكومة التي تشكلت بعدما احيل الفراغ الرئاسي الى التقاعد. ولانها حكومة العهد الاولي بعد انقسام سياسي قارب حد الازمة الوطنية، كانت الخشية من ان تتعطل وتصبح غير قادرة على الانتاج. الا ان مسار جلساتها اظهر ارادة جامعة في الانتقال الى مرحلة جديدة من العمل الحكومي. فكانت سلة الانجازات والقرارات وفيعة

اقرت حكومة الرئيس سعد الحريري في 24 كانون الاولي 2016 البيان الوزاري ونالت في 28 كانون الاولي 2017 ثقة مجلس النواب بغالبية 87 صوتا، وامتناع نائب عن التصويت، وحجب 4 نواب الثقة من اصل 92 نائبا حضروا الجلسة. منذ البداية، اختار الحريري للحكومة عنوان "استعادة الثقة"، معتبرا ان الثقة هي اعلى ما يمكن ان يملكه لبنان. ولان حق اللبنانيين على حكومتهم ان تعيد اليهم الثقة بالوفاق

كان هذا العدد في طريقه الى المطبعة عندما فاجأ رئيس الحكومة سعد الحريري اللبنانيين باستقالته في 4 تشرين الثاني. كانت "الامن العام" اعدت ملفا موسعا عن سنة في عمر "حكومة استعادة الثقة" إنجازات واخفاقات بلسان مسؤولين رافقوها. الا ان الاستقالة المفاجئة لم تمهل الحكومة كي تتم سنتها الاولى، ولا امهلت ملف هذا العدد.



مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية.

إنتو الأمل و نحننا الأمان



وهادي بوفرجات عضوا في هيئة اوجيرو. وشهدت جلسة 17 آب نقاشا مستفيضا حول ملف الكهرباء، خلص الى الغاء استدرج العروض المتعلقة باستقدام معامل توليد الكهرباء العائمة بسبب وجود عارض واحد وعدم فض العروض المالية واعادتها الى الشركات التي سبق ان تقدمت بعروضها لهذه المناقصة، والطلب الى وزير الطاقة والمياه اعداد دفتر شروط جديد لاستقدام معامل لتوليد الكهرباء بقدره 400 ميغاوات لثلاثة اشهر و400 ميغاوات لستة اشهر من تاريخ فض العروض، وعرضه خلال فترة اسبوع واحد على مجلس الوزراء لقراره على ان يتضمن دفتر الشروط المذكور كفاءة تأمين موقت بقيمة 50 مليون دولار اميركي ل400 ميغاوات، وتكليف ادارة المناقصات اطلاق استدرج العروض وفقا للقواعد الآتية: اعطاء الشركات التي ترغب في المشاركة في استدرج العروض مهلة اسبوعين لتقديم عروضها، التزام مهلة 10 ايام لفض العروض ورفع نتيجة استدرج العروض ليتم عرضها على مجلس الوزراء، تشكيل لجنة تقنية من وزير الطاقة لدرس العروض الادارية والمالية وتقييمها مع ادارة المناقصات.

في جلسة 24 آب جرى ادخال بعض التعديلات على دفتر الشروط الخاص باستدرج عروض معامل توليد الكهرباء، وارساله الى ادارة المناقصات وفق قانون المحاسبة العمومية لاجراء المقتضى.

وتأكيدا على حتمية اجراء الانتخابات النيابية في موعدها، عين مجلس الوزراء في جلسة 14 ايلول هيئة الاشراف على الانتخابات النيابية. ولعدم تعريض سلسلة الرتب والرواتب للتجميد، اقر مجلس الوزراء في جلسة 29 ايلول مشروع القانون الضريبي الجديد معدلا على اثر ابطال المجلس الدستوري صيغته السابقة. وبعد تعطيل دوره استمر سنوات، قرر مجلس الوزراء في جلسة 12 تشرين الاول تعيين المجلس الاقتصادي الاجتماعي باعضائه جميعا للمرة الاولى منذ عام 2002.

في 10 تشرين الاول وقع رئيس الجمهورية مرسوم التشكيلات والمناقلات القضائية، وهي الاكبر في تاريخ القضاء، واحاله الى النشر في الجريدة الرسمية.

مفصل ورفع الى مجلس الوزراء لبتة في اسرع وقت ممكن. وقرر مجلس الوزراء الاسراع في اطلاق مناقصة اشراك القطاع الخاص في قطاع انتاج الكهرباء.

وشهدت جلسة 5 تموز تطورا في البعد النقابي من خلال الموافقة على تعديل النصوص القانونية المتعلقة بقانون نقابة المحررين.

اما النقلة النوعية على الصعيد الدبلوماسي، بعدما شهدت البعثات في الخارج شغورا كبيرا اثر على حضور لبنان الرسمي، وايضا بعد طول انتظار، وافق مجلس الوزراء في جلسة 20 تموز على الترفيعات والتشكيلات الدبلوماسية، وعين كلا من السفير هاني شميطلي امينا عاما لوزارة الخارجية والمغتربين، غدي خوري مديرا للشؤون السياسية، السفير كنج الحجل مديرا للشؤون الادارية والمالية.



رئيسا الجمهورية والحكومة مجتمعين.

من خلال النقاش الذي جرى في موضوعها. في جلسة اليوم التالي تمت الموافقة على اقتراح وزير الطاقة الذي يعتبر كجزء تطويري لخطة الكهرباء الواجب استكمالها، والتي وافق عليها مجلس الوزراء عام 2010 كان للمرأة حضور في قرارات مجلس الوزراء. في جلسة 17 ايار وافق على اعلان يوم 4 تشرين الثاني من كل عام يوم "المرأة اللبنانية"، والايجاز الى الجهات الحكومية ذات العلاقة تقديم جميع سبل الدعم التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة اللبنانية على كل الصعيد وتشجيع دورها، وصولا الى تحقيق مرتبة مميزة لها محليا واقليميا ودوليا.

وحرصا على الاستقرار المالي والنقدي، قرر مجلس الوزراء في جلسة 24 ايار تعيين الدكتور رياض سلامة حاكما لمصرف لبنان لولاية جديدة. وصدر في جلسة 7 حزيران قرار خفض اسعار الانترنت. من الجلسات الاكثر اهمية كانت جلسة 14 حزيران 2017، اذ اقر مجلس الوزراء للمرة الاولى في تاريخ لبنان الحديث الانتقال من نظام الانتخاب الاكثري الى النظام النسبي، عبر الموافقة على مشروع قانون الانتخاب وفق النظام النسبي.

ولمعالجة القضايا الخدمائية، احال مجلس الوزراء في جلسة 21 حزيران الملف المتعلق باستقدام معامل توليد الكهرباء الى ادارة المناقصات لفض العروض المالية واعداد تقرير كامل عن استدرج العروض، ومن ثم احالته الى الوزير لاعداد تقرير

مفصل ورفع الى مجلس الوزراء لبتة في اسرع وقت ممكن. وقرر مجلس الوزراء الاسراع في اطلاق مناقصة اشراك القطاع الخاص في قطاع انتاج الكهرباء.

وشهدت جلسة 5 تموز تطورا في البعد النقابي من خلال الموافقة على تعديل النصوص القانونية المتعلقة بقانون نقابة المحررين.

اما النقلة النوعية على الصعيد الدبلوماسي، بعدما شهدت البعثات في الخارج شغورا كبيرا اثر على حضور لبنان الرسمي، وايضا بعد طول انتظار، وافق مجلس الوزراء في جلسة 20 تموز على الترفيعات والتشكيلات الدبلوماسية، وعين كلا من السفير هاني شميطلي امينا عاما لوزارة الخارجية والمغتربين، غدي خوري مديرا للشؤون السياسية، السفير كنج الحجل مديرا للشؤون الادارية والمالية.